تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر
تحليل تاريخى

ندي جمال شديد مناع
باحث ماجيستير- بقسم علم الاجتماع
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
nadagamalsheded@gmail.com

أ.د/ فاتن أحمد علي الحناوي
أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
f.elhenawy@gmail.com

أ.م.د/ دينا مفيد
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
dinaclub123@gmail.com

المستخلص:

تعرف سياسات الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج التي تنفذها الدولة بهدف التخفيف عن المواطنين ومساعدة الفقراء والفئات الأولي بالرعاية وحمايتهم من الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية. ويهدف هذا البحث إلي التعرف علي واقع سياسات الحماية الاجتماعية في مصر من حيث نشأتها، وتطورها خلال المراحل التاريخية المختلفة وصولاً للوضع الراهن لتلك السياسات. كما يهدف البحث أيضاً إلي محاولة معرفة كيف أثرت السياسات الاقتصادية علي نوعية برامج الحماية الاجتماعية المطبقة بالمجتمع المصري خلال تلك المراحل. واعتمد البحث علي المنهج التاريخي وعلى المصادر الرسمية المتاحة. وقد بدأت السياسة الاجتماعية في مصر بدأت بمفهوم إشباع الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء، واهتمام الدولة برعاية الفقراء لضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وفي الستينيات أصبحت الدولة هي الفاعل الرئيسي في إحداث تغييرات متعددة، واتسع نطاق اهتمامها ليشمل الخدمات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ثم بدأ دور الدولة في التراجع خلال الفترة من أوائل السبعينيات حتي أوائل القرن الواحد والعشرين، فلم تعد هي الفاعل الرئيسي، حيث جعلت سياساتها الاجتماعية مكملة للسياسات الاقتصادية. وبداية من عام 2014، أعيد النظر في دور الدولة وأصبحت هنالك شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، واختلف نموذج التنمية الذي تبنته الدولة.

الكلمات الدالة: السياسات الاجتماعية – الحماية الاجتماعية – الفئات الأكثر احتياجاً.

مقدمة

أجرت الحكومة المصرية بعض التعديلات الهيكلية بالاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة، حيث تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي، وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أقرتها تحت إشراف البنك الدولي، وأبرز هذه التعديلات: زيادة الضرائب، ورفع الدعم عن (الغاز/ البنزين/ الكهرباء)، مما أدي إلي زيادة الأعباء المادية علي المواطنين، ولا سيما الفئات الهشة في المجتمع، وبالتالي برزت الحاجة ملحة لتطبيق سياسات للحماية الاجتماعية.

وتعرف سياسات الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج التي تنفذها الدولة بهدف التخفيف عن المواطنين ومساعدة الفقراء والفئات الأولي بالرعاية وحمايتهم من آثار السياسات الاقتصادية ذات الطابع التقشفي. وتتنوع برامج الحماية الاجتماعية وتختلف عند تطبيقها من دولة لأخري باختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فيوجد برامج للدعم العيني، وأخري للدعم النقدي، كما يوجد برامج للدعم المشروط، والدعم غير المشروط. ويرتبط بمفهوم الحماية الاجتماعية مجموعة من المفاهيم الأخري، أهمها العدالة الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، والتكافل والتضامن الاجتماعي.

1- إشكالية البحث:

محاولة تقديم تحليل تاريخي حول تطور سياسات وبرامج الدعم الحكومي في مصرمنذ نشأتها وصولاً للوضع الراهن لها، ومدي مساهمة هذه البرامج بالفعل في تحقيق الحماية والرفاهية الاجتماعية للفئات المستهدفة، ومدي وصول هذه البرامج للفئات المستهدفة.

2- تساؤلات البحث:

- ما هي مراحل تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر؟
- ما هو دور الدولة في دعم سياسات الحماية الاجتماعية عبر المراحل التاريخية المختلفة؟
- ما هي البرامج الأكثر فعالية فى تحقيق الحماية والرفاهية الاجتماعية؟
- ما هو دور سياسات الحماية الاجتماعية في تحقيق الحماية والرفاهية الاجتماعية للفئات المستهدفة؟

3- أهمية البحث:

علي الرغم من أهمية موضوع الدراسة، إلا أن هناك نقص في الدراسات التي اهتمت به في ميدان علم الاجتماع، حيث تقع معظم الدراسات السابقة في نطاق تخصصات أخري، هي: علم الاقتصاد، والإدارة العامة. وتعد الدراسة محاولة للإسهام في إثراء الدراسات الخاصة بموضوع "الحماية الاجتماعية" في ميدان علم الاجتماع.

4- هدف البحث:

يهدف البحث إلي رصد مدي تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر منذ نشأتها، وتطورها خلال المراحل التاريخية المختلفة وصولاً للوضع الراهن لتلك السياسات. كما يهدف أيضاً إلى الكشف عن أثر السياسات الاقتصادية التي أنتهجتها الدولة خلال تلك المراحل علي نوعية برامج الحماية الاجتماعية المطبقة بالمجتمع المصري.

5- الإطار المنهجي:

اعتمدت البحث علي المنهج التاريخي للوقوف علي نشأة سياسات الحماية الاجتماعية ومراحل تطورها، كما اعتمدت علي الأسلوب المقارن لمحاولة الكشف عن الفروق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة خلال المراحل التاريخية المختلفة وتأثير ذلك على برامج الحماية الاجتماعية وتطورها.

كما اعتمد البحث علي المقابلات المتعمقة كإحدي أدوات جمع البيانات، حيث تم إجراء مقابلات مع المسئولين عن تنفيذ برامج الحماي الاجتماعية بكل من وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التموين والتجارة الداخلية.

وتنوعت مصادر جمع المادة بين المصادر الأولية (كالنشرات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، ووزارة الصحة والسكان)، والمصادر الثانوية (كالكتب والدوريات العلمية).

6- الإطار النظري:

يتحدد الإطار النظري للبحث في كل من المدخل الاقتصادي (من خلال النظرية الكينزية Keynesian theory- نظرية الرفاه الاجتماعي Welfare Theory)، والمدخل السوسيولوجي (من خلال الحماية الاجتماعية عند "اميل دوركايم": Émile Durkheim - والحماية الاجتماعية كمدخل للتنمية البشرية:Human Development)

وتؤكد جميع المداخل النظرية السابقة علي دور الدولة في تطبيق سياسات تخدم عمليات الرفاهية الاجتماعية والحماية الاجتماعية، وتحقق الوفاء بالحاجات الأساسية وتضمن حد أدني من مستوي المعيشة اللائق .

وفي ضوء القضايا التي تطرحها هذه المداخل النظرية، يحاول البحث فهم وتفسير دور برامج الدعم الحكومي في ضمان تحقيق معايير معينة لمستوي المعيشة، والرفاه الاجتماعي.

7- الدراسات السابقة:

تركزت معظم الدراسات مجال علم الاقتصاد، وتهدف إلي التعرف علي دور سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في مواجهة مشكلة الفقر، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتكريس قيم التضامن الاجتماعي، ودعم روابط الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

واعتمدت معظم الدراسات علي نظرية الرفاه الاجتماعي بشكل رئيسي، إلي جانب بعض قضايا نظرية التنمية الاجتماعية، ونظرية العقد الاجتماعي، ومدخل دراسة الفقر، ومدخل إدارة المخاطر الاجتماعية. ونجد بعض الدراسات اعتمدت علي المسح الاجتماعي بالعينة، بينما اعتمد البعض الآخر علي دراسة الحالة.

وأهم ما توصلت له من نتائج: عدم انتقال مصر بعد إلى دولة الرفاهية لتشمل العقد الاجتماعي الجديد. وتوصي الدراسات السابقة بضرورة زيادة فاعلية الخدمات التي تقدمها برامج الحماية الاجتماعية من خلال زيادة الموارد المالية المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية، وإنشاء العديد من المؤسسات التي تقدم خدمات تلك البرامج.

ومن هذه الدراسات علي سبيل المثال:

- Armando Barrientos, Social Protection and Poverty, 2010.
- علاء علي علي الزعل، 2011.

ويركزالبحث علي السياسات الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية في مصر خلال المراحل التاريخية التالية:

أولاً: مرحلة ما قبل ثورة يوليو 1952.

ثانياً: مرحلة ما بعد ثورة يوليو 1952 (الخمسينيات).

ثالثاً: مرحلة التدخل والتوجيه (الستينيات).

رابعاً: مرحلة الانفتاح والتحرر الاقتصادي (السبعينيات).

خامساً: مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (1981-2011).

سادساً: مرحلة مابعد ثورة يناير 2011 حتي عام 2016

سابعاً: بدايات الاستقرار الاقتصادي وملامح سياسات اجتماعية جديدة (من عام 2016)

أولاً: مرحلة ما قبل ثورة يوليو 1952:

شهدت مصر خلال تلك المرحلة بدايات العمل الاجتماعي بمفهومه الضيق، حيث عملت الحكومة المصرية علي تقديم المساعدات النقدية والعينية للفئات الفقيرة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص93)، حيث بدأ تطبيق نظام البطاقات التموينية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وشملت هذه البطاقات كل المواطنين المصريين ثم اقتصرت بعد ذلك علي الفئات الأولي بالرعاية (فؤاد شاكر، 2017، 1ص106). وكان المبرر لتلك السياسات هو الحفاظ علي درجة من الاستقرار والتوازن الاجتماعي الأمر الذي تراه النخبة الحاكمة ضرورة لاستمرار المجتمع (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص93).

ولم تتسع قاعدة الاستفادة من العمل الاجتماعي –الحكومي والأهلي- لقطاع كبير من الفئات المستهدفة، بسبب ضعف التمويل والتفاوت الإقليمي والنوعي بين الريف والحضر، وبين الوجه القبلي والبحري، وبين الرجل والمرأة. وفي إطار عجز البرامج والسياسات الاجتماعية خلال تلك الفترة، تم رفع شعار القضاء علي ثلاثية البؤس: "الفقر، الجهل،والمرض"، كأحد التحديات التي تواجه المجتمع (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص95، 96).

ويمكن تلخيص أهم ملامح سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال تلك المرحلة فيما يلى :

1- عدم وجود فلسفة واضحة للسياسات الاجتماعية؛ حيث استهدفت بعض البرامج الفئات الفقيرة والأولي بالرعاية فقط (من خلال تقديم المساعدات النقدية والعينية)، واستهدفت برامج أخري جميع المواطنين (كنظام البطاقات التموينية).

2- غلبة الجانب الرعائي في مجال العمل الاجتماعي، فاستهدفت سياسات الحماية الاجتماعية تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، فضلاً عن تحقيق معايير العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والأكثر احتياجاً.
3- ضعف التمويل والتفاوت الإقليمي والنوعي، مما يشير إلي عدم مراعاة النطاق الجغرافي كأحد معايير الحصر لتحديد الفئات الأكثر استحقاقاً، الأمر الذي يدل علي غياب التخطيط والفاعلية لبرامج الحماية الاجتماعية بتلك المرحلة.
4- غياب دور الدولة فيما يتعلق بسياسات التشغيل، وتنمية رأس المال البشري، وتشجيع عملية التصنيع والإنتاج.

ثانياً: مرحلة ما بعد ثورة يوليو 1952 (الخمسينيات):

عملت الحكومة المصرية علي تطبيق أهداف ثورة يوليو 1952، وأهمها الإصلاح الزراعي، وإعادة توزيع الثروات والدخول كمتطلب أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية (سلطان أبو علي، 1988، ص242). حيث اتسم توزيع الثروات والدخول في النصف الأول من الخمسينيات بالتفاوت الواضح، وانعدام العدالة في التوزيع، وهي الصورة الموروثة من فترة ما قبل الثورة. فكان هناك (4%) من الأفراد في قمة المجتمع، يستحوذون علي ما يقرب من (30%) من الدخل القومي، بينما كان ثلثا الدخل القومي يتمركز لدي (20%) فقط من الأفراد " الذين يحصلون علي دخل سنوي يزيد عن 240 جنيهاً في السنة"، وفي نفس الوقت كان نصيب (60%) من الافراد الذين في قاع المجتمع لا يزيد عن (18%) من الدخل القومي " وهم الأفراد الذين يحصلون علي دخل سنوي يتراوح ما بين 48- 96 جنيهاً في السنة" (محمود عبد الفضيل، 1980، ص:ص 163: 165).

ورغم الإجراءات والمحاولات التي بذلت لتعديل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع المصري خلال النصف الثاني من الخمسينيات، عن طريق تقليل عوائد حقوق التملك وزيادة نصيب عائد العمل في توزيع الدخل القومي، فإن الصورة لم تتغير بشكل جذري حتي نهاية الخمسينيات، وهذا ما تؤكده الإحصاءات الرسمية لتلك الفترة (نشرة الدخل القومي، 1963 ص165).

وقد جاء خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوي الشعبية عام 1960 ليؤكد علي الصورة السابقة لانعدام العدالة الاجتماعية خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي: (محمود عبد الفضيل، 1980، ص163)

> **"كان من الواضح أن الثورة التي قامت سنة 1952 علي أن تكون ثورة سياسية، وعلي أن تكون ثورة اجتماعية، خلصت دورها من الناحية السياسية ولم تستطع أن تندفع في الناحية الاجتماعية ... ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يمنع الدفع الثورى لوضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ"**

ويمكن تلخيص أهم ملامح سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال تلك المرحلة فيما يلى:

1- بدأت سياسات الحماية الاجتماعية تركز اهتمامها علي تحقيق معايير العدالة الاجتماعية من خلال تبني مجموعة إجراءات تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي، وعلي الرغم من ذلك اتسمت تلك المرحلة بالتفاوت في توزيع الثروات والدخول، وانعدام العدالة التوزيعية.

2- عجز السياسات عن تحقيق الأهداف الاجتماعية لثورة يوليو 1952، نظراً لغياب دور الدولة في تولي مسئولية العدالة، والحماية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3- استمرار غياب دور الدولة في تنفيذ سياسات وبرامج التشغيل.

ثالثاً: مرحلة التدخل والتوجيه (الستينيات):

تميزت فترة الستينيات بمجموعة من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الحكومة المصرية جاهدة علي تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فسميت تلك الفترة بـ "فترة التدخل والتوجيه" من قبل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي بعد أن كان دورها محدوداً إلي حد كبير في السنوات السابقة، وفيما يلي أهم إنجازات فترة الستينيات:

1- تطبيق النظام الاشتراكي كنظام سياسي يتبعه نظام اقتصادي قوامه الملكية العامة لوسائل الإنتاج مع دور محدود للقطاع الخاص، وبالتالي تحملت الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق العدالة الاجتماعية، فتم وضع حد أعلي للملكية للأراضي الزراعية وتأميم الشركات ووضع نظام تصاعدي للضرائب ليصل إلي 90% من الدخل في أعلي الشرائح (فؤاد شاكر، 2017، ص103).
2- اتجاه السياسات العامة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، فتم إنشاء عدة مؤسسات منها مجلس الإنتاج، ولجنة التخطيط القومي، ووزارة التخطيط (سلطان أبو علي، 1988، ص243).
3- إحداث تغير هيكلي في الاقتصاد المصري، حيث أقيمت العديد من الصناعات (سلطان أبو علي، 1988، ص245).
4- زيادة حجم القطاع العام من خلال قرارات التمصير والتأميم لعديد من الأنشطة (سلطان أبو علي، 1988، ص242، 243).
5- توزيع أرباح الشركات المعدة للتوزيع علي المساهمين والموظفين والعمال. كما تم تحديد ملكية الأفراد في 159 شركة(محمود عبد الفضيل، 1980، ص 168).
6- إعفاء المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي من نصف الأقساط والفوائد المستحقة عليهم (محمود عبد الفضيل، 1980، ص 170).
7- فرض ضريبة تصاعدية علي العقارات المبنية (40% من قيمة الإيجار الشهري)، بالنسبة للمساكن التي يزيد فيها الإيجار الشهري للحجرة السكنية الواحدة علي عشرة جنيهات في حين لا تتأثر بالقانون المساكن التي لا يزيد فيها الإيجار الشهري للحجرة السكنية علي ثلاثة جنيهات (محمود عبد الفضيل، 1980، ص 169).
8- تخفيض مقدار الإيجارات السكنية، وإنشاء الوحدات السكنية الجديدة "الإسكان الاقتصادي للأسر محدودة الدخل"، بالإضافة إلي التوسع في إنشاء المساكن الشعبية في بعض المناطق (مثل: عين الصيرة، زينهم، الأميرية، الساحل، والمطرية بمدينة القاهرة وغيرها) (محمود عبد الفضيل، 1980، ص 168).
9- وضع حد أعلي للمرتبات، بحيث لا يجوز أن يزيد علي خمسة آلاف جنيها سنوياً، سواء صرفت المبالغ بصفة مكافأة أو راتب، أو بدل حضور، أو بدل تمثيل، أو أية صورة أخري (محمود عبد الفضيل، 1980، ص 170).

ويمكن تلخيص أهم ملامح سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال تلك المرحلة فيما يلى :

1- تخفيض رسوم القيد والامتحان بالجامعات، بالإضافة إلي اهتمام السياسة العامة بقضايا التشغيل من خلال كفالة تشغيل الخريجين بالقطاعات المختلفة، وضمان الحد الأدني للأجور، وتحقيق زيادة دورية في المستوي العام للأجور ليتناسب مع المستوي العام للأسعار (علي جلبي وآخرون، 2008، ص1229).

2- الاهتمام بالحقوق والمزايا العينية المقررة للعاملين، فتم تحديد ساعات العمل، بحيث لا تزيد علي 42 ساعة في الأسبوع. وإقرار حق العاملين في التمتع بعطلة مدفوعة لمدة 14 يوماً في السنة بعد انقضاء عام واحد علي التوظف، ترفع إلي 21 يوماً بعد انقضاء فترة عشر سنوات، وذلك بخلاف أيام العطلات الرسمية. وفي حالة المرض، أصبح من حق العامل صرف ثلاثة أرباع الأجر أو الراتب المستحق له خلال العشرة أيام الاولي، ونصف الراتب خلال العشرة أيام التالية، ثم ربع الراتب خلال العشرة أيام التي تتلوها، وبصدور قانون عقد العمل الفردي الجديد أصبح الأجر المدفوع خلال فترة المرض يصل إلي 70- 80% من الأجر المستحق، وبحد أقصي قدره 180 يوماً في السنة، كما تم تطبيق نظام التأمين ضد الحوادث(محمود عبد الفضيل، 1980، ص169).

3- إشراك العاملين في أرباح الشركات التي يعملون بها، بواقع 25% توزع في شكل نقدي مباشر وفي صورة زيادة غير مباشرة في الخدمات الاجتماعية وفقاً لقواعد محددة(محمود عبد الفضيل، 1980، ص170).

4- التركيز علي الآثار التوزيعية لسياسات الدخول والأسعار.

5- وضع مبدأ العدالة الاجتماعية/تكافؤ الفرص علي رأس قائمة أوليات المجتمع المصري، فتم إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل، عن طريق النفقات التحويلية، ويمكن تقسيم التحويلات التي تقوم بها النفقات العامة إلي (تحويلات مباشرة) وهي تلك التي تنصرف بتحويل جزء من القوة الشرائية عن طريق إعطاء المستفيد دخلاً نقدياً، وإلي (تحويلات غير مباشرة) وهي تلك التي يتلقي المستفيد منها سلعة أو خدمة بالمجان أو "بأثمان معانة" بما يقل عن نفقة عوامل الإنتاج (رفعت المحجوب، 1968، ص23).

6- التوسع في الدعم السلعي والخدمي الموجه للاستهلاك الأساسي، إلي جانب مباشرة الدولة لدور المُنْـتِجْ من خلال القطاع العام، ودور المُوَزِعْ من خلال التخصيص المباشر للموارد والدخول(علي جلبي وآخرون، 2008، ص1230).

7- تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، ووضع نظام سعري إلزامي مفروض (فؤاد شاكر، 2017، ص103).

8- عملت الدولة علي تشجيع عملية التصنيع والإنتاج، بهدف تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز رأس المال البشري.

ويشير ما سبق إلي تغير دور الدولة، حيث أصبحت هي الفاعل الرئيسي في حقل العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية (الإعانات الاجتماعية) خاصة التعليم والصحة والثقافة والرياضة ورعاية الشباب وتشغيل الخريجين، وذلك من خلال ما اعتمدته من سياسات لتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأثر ذلك في حدوث تقدم ملموس بشأن الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، كما تناقصت الفوارق بين الطبقات إلي حد كبير، مما يدل علي فاعلية سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في تلك المرحلة وقدرتها علي استهداف الفئات الأكثر احتياجاً.

إلا أن نكسة يونيو عام 1967 أنعكست آثارها على تضاؤل دور الحكومة في الاستمرار في رفع البنية المالية لكفاءة الشركات وتطوير آدائها، كما تراجعت كفاءة المنشآت المحلية عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية. وترتب علي التحديات العسكرية والسياسية حدوث قصور كمي ونوعي في المخزون السلعي، بل وقصور أيضاً في تحقيق العدالة الاجتماعية في ذلك الوقت (فؤاد شاكر، 2017، ص103).

رابعاً: مرحلة الانفتاح والتحرر الاقتصادي (السبعينيات):

في أعقاب انتصار أكتوبر 1973 بدأت سياسة اقتصادية جديدة تتخذ مجراها نحو التطبيق في الاقتصاد المصري (سلطان أبو علي، 1988، ص243)، حيث أتجهت مصر في أوائل السبعينيات إلي ما يعرف بالانفتاح الاقتصادي لتطوير الاقتصاد المصري بعد أن أنهكته الحروب المتكررة (فؤاد شاكر، 2017، ص103). وتختلف هذه السياسة جذرياً في مضمونها عن السياسات التي طبقت خلال الفترة السابقة، كما اتبعت استراتيجية مختلفة للتنمية الاقتصادية (سلطان أبو علي، 1988، ص243). حيث تم السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في كثير من المجالات التي كانت تقتصر علي القطاع العام (فؤاد شاكر، 2017، ص104،103). وفيما يلي أهم التغيرات التي أحاطت بالاقتصاد المصري خلال تلك الفترة:

1- بدء ظهور موارد إضافية للعملة الأجنبية، وهي: البترول، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ورسوم العبور في قناة السويس، والسياحة (سلطان أبو علي، 1988، ص246).
2- التوجه إلي مجموعة من الاستراتيجيات من أهمها استراتيجية تشجيع الصادرات، استراتيجية التحرير والاعتماد علي قوي السوق، تشجيع القطاع الخاص، زيادة كفاءة القطاع العام، وخلق الشروط اللازمة لجذب الاستثمار العربي والاجنبي (سلطان أبو علي، 1988، ص247).
3- التخلص من التشوهات السعرية التي خلقتها الضغوط الاقتصادية التي نجمت عن نكسة يونيو 67 و حرب 1973 (فؤاد شاكر، 2017، ص104).
4- إنجاز برامج إعادة الهيكلة مع عملية التنمية المؤسسية والتغيرات في الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني (NGOs) (Escwa Report, 2002, p:20).

ويمكن تلخيص أهم ملامح سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال تلك المرحلة فيما يلى :

1- تراجع اعتبارات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لتحل محلها اعتبارات الكفاءة الاقتصادية علي سلم أولويات المجتمع المصري.
2- تطبيق برنامج للعدالة الاجتماعية سُمي "معاش السادات" بهدف التخلص من بعض التبعات التي فرضها الإصلاح الاقتصادي (فؤاد شاكر، 2017، ص104).
3- لم تعد الدولة هي الفاعل في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية وتشغيل الخريجين والعدالة الاجتماعية، حيث استهدفت سياسات الحماية الاجتماعية بتلك الفترة تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي من خلال استمرار برامج الدعم السلعي، وزيادة المعاشات بشكل محدود.
4- التدهور الواضح في السياسات ذات الصلة بالتعليم والصحة والتشغيل، مما أدي لزيادة معدلات الفقر والبطالة.

خامساً: مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (1981-2011):

أقدمت الحكومة المصرية علي اعتماد برنامج للإصلاح المالي والتكيف الهيكلي –خلال الثمانينات والتسعينات- بدعم وتوجيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشرعت في إعادة صياغة البنيان القانوني، بما يزيل العقبات أمام الاندماج واسع النطاق في السوق العالمي (منصور مغاوري، 2008، ص1339).

وهدفت سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر ابتداء من عام 1991 إلي إرساء الاستقرار الاقتصادي، وتوليد نمو اقتصادي مستدام. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الحكومة برامج إصلاح ترتكز علي خفض دور الدولة في الاقتصاد (منها التحرير والخصخصة)، واعتماد مبادئ اقتصادية مرتكزة علي السوق، وزيادة دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي عبر فتح الأبواب أمام المنافسة الخارجية، وتشجيع التصدير، وزيادة الاعتماد علي العائدات الخارجية (سفيان العيسة، 2007، ص7). وفيما يلي أهم الإنجازات والتغييرات:

1- قيام الفلسفة الاقتصادية علي أساس اقتصاديات السوق، وتدعيم القطاع الخاص ليصبح الركيزة الأساسية في التنمية، مع إعطاء دور محدد للقطاع العام في إطار عدم تخلي الدولة عن الإشراف والتوجيه والرقابة علي النشاط الاقتصادي . (محمد عثمان، 2007، ص8).
2- عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف إرساء الاستقرار الاقتصادي مايو 1991 ، وتم عقد اتفاق آخر مع البنك الدولي في نوفمبر من نفس العام علي برنامج للتكيف الهيكلي(منصور مغاوري، 2008، ص1343).
3- تحرير سعر الفائدة علي الجنيه المصري يناير1991(منصور مغاوري، 2008، ص1342).
4- تحرير سوق الصرف الأجنبي وإنشاء سوق أولية وسوق ثانوية فبراير 1991، وفي أكتوبر من نفس العام أيضاً دُمجت السوقان في سوق واحدة، ولم يعد صرف العملات الأجنبية يقتصر علي البنوك التجارية، مما أدي إلي استقرار سعر العملة (منصور مغاوري، 2008، ص1342).
5- انضمام مصر إلي منظمة التجارة العالمية يونيو 1995. وتم توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبري عام 1997. وتم الانتهاء من تطبيق البرنامج الثالث لصندوق النقد الدولي محققة أرقاماً قياسية في جهود استقرار الاقتصاد الكلي والخصخصة الجزئية عام 1998(منصور مغاوري، 2008، ص1344).
6- أدت مشاركة مصر في منظمة التجارة العالمية –إضافة إلي إبرامها مختلف الاتفاقات التجارية- إلي إصلاح سياسات التجارة، وتفعيل أكثر المعايير الدولية، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة (منصور مغاوري، 2008، ص1346).
7- نتج عن وجود مؤسسات القطاع الخاص انتقال العمالة المتميزة من القطاع العام إلي الخاص، ونافست الشركات الخاصة شركات القطاع العام في أسواقها المحلية والدولية ونجحت في اقتناص هذه الأسواق منها، وزادت مديونيات شركات القطاع العام للبنوك، بالإضافة إلي تفاوت مستوي الأجور فيما بين القطاعين العام والخاص (فؤاد شاكر، 2017، ص106،105).

8- أدي نقص التشغيل إلي تفاقم مشكلة قصور الإنتاج عن إشباع الحاجات الأساسية، معمقاً بذلك الاعتماد علي العالم الخارجي في الوفاء بهذه الحاجات، ومزيداً من القروض والمعونات لتمويل شراء هذه الحاجات، مما يعيد إنتاج التبعية لمراكز الاقتصاد العالمي(منصور مغاوري، 2008، ص1353). وتم تطبيق برنامج "شبابنا يعمل" لمعالجة قضايا البطالة والتشغيل (إبراهيم البيومي، 2008، ص255).

9- ذهاب النسبة الأكبر من الدعم الحكومي إلي الصناعة، وتحديداً الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، والتي كادت تقتصر علي 40 مصنعاً في مقدمتها مصانع الحديد والأسمنت (أسامة غيث، 2008).

10- ارتفاع أسعار الوقود سبتمبر2006، وارتفعت مرة أخري مايو2008، وارتفعت أيضاً أسعار الكهرباء ديسمبر2004. وتم تعديل قانون الضريبة علي الدخول للأفراد والشركات، حيث ارتفع الحد الأدني لها عام 2005(منصور مغاوري، 2008، ص1347).

11- ارتفاع أسعار الواردات، مما أدي لارتفاع كل من أسعار الجملة وتكاليف الإنتاج، وأسعار السلع الاستهلاكية (إبراهيم العيسوي، 2007، ص:ص 330: 337).

12- تراجع الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وفقد نحو ثلثي قيمته أمام الدولار خلال الفترة من عام 1980 إلي عام 1990، كما تزايدت قيمة الدولار بمقدار يقرب من 0,21 من الجنيه المصري كل عام خلال الفترة من عام 1991 وحتي عام 2007/2006 (منصور مغاوري، 2008، ص1345).

ويمكن تلخيص أهم ملامح سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال تلك المرحلة فيما يلى :

1- وضع نموذج التنمية الجديد علي رأس أولويات المجتمع المصري، وتراجع معايير الرفاه والحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الأولي بالرعاية.

2- تراجع دور الحكومة في تقديم الخدمات العامة، وبالأخص السلع العامة، مما أدي إلي ارتفاع أسعارها ارتفاعاً كبيراً، كالخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وخدمات استعمال بعض الطرق العامة، كذلك خدمات استخراج جوازات السفر وخدمات التوثيق في الشهر العقاري ووزارة الخارجية وتراخيص السيارات. ويعود ارتفاع المستوي العام لأسعار الخدمات إلي إتاحة المجال أمام القطاع الخاص للعمل في مجالات التعليم والصحة والنقل وغيرها، وتحويل بعض الهيئات الخدمية العامة إلي شركات، كما في مجالات الاتصالات والكهرباء والمياه (إبراهيم العيسوي، 2007، ص:ص 330: 337). فتم تطبيق برنامج "حياتك أفضل"، لمعالجة مشكلات الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والإسكان) وتطوير العشوائيات وتوفير مياة الشرب للمناطق المحرومة منها (إبراهيم البيومي، 2008، ص255).

3- التراجع عن سياسة دعم مستوي معيشة الفقراء وذوي الدخول المنخفضة، مما أسفر عن تخفيض كبير في الدعم بصفة عامة، وفي دعم السلع الغذائية بصفة خاصة (إبراهيم العيسوي، 2007، ص:ص 330: 337). فتم تطبيق برنامج "تأمين اليوم والغد" لتحسين المستوي المعيشي للفئات الأولي بالرعاية من خلال: "رفع أجور الفئات الأدني في السلم الوظيفي"، "رعاية العاملين في القطاع غير المنظم"، "تطوير نظام المعاشات"، بالإضافة إلي تفعيل شبكة الضمان الاجتماعي لتوفير معاش لمن لا معاش له، وذلك بوضع نظام معاشات لكبار السن، غير المؤمن عليهم، كبرنامج تأميني مستقل وإدارة ذلك النظام من خلال الخزانة العامة للدولة، ومضاعفة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي من 650 ألف أسرة إلي مليون و300 ألف أسرة، وضمان حد

أدنـي مـن المعـاش للمـرأة المعيلـة غيـر المـؤمن عليهـا، وإنشـاء صـندوق تأمينـات خـاص بـالمرأة العاملة التي تدير مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة، وزيادة فرص استفادة المرأة من القروض التي تقدمها الجمعيات الأهلية وبرامج الإقراض التي تتم بالتعاون بين وزارة التنمية المحلية والمجلس القومي للمرأة" (http://www.ndp.org.eg).

4- أدي التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي إلي إحداث تأثيراً متفاوتاً علي سوق العمل؛ فارتفعت نسبة البطالة، وانخفضت معدلات التشغيل، بالإضافة لقصور التعليم عن أداء دوره في إعداد وتأهيل الخريجين للعمل في بعض التخصصات المطلوبة.
5- ذهاب الدعم الاجتماعي لغير المستحقين، وحرمان المستحقين الفعليين منه، مما يدل علي عدم فاعلية برامج الحماية الاجتماعية، وعدم تحقيقها للأهداف المنشودة من تطبيقها.
6- تشوه القطاع العام، وانخفاض جودته في تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين.
7- ارتفاع تكلفة المعيشة، وتزايد الفوارق بين الطبقات.

سادساً: مرحلة ما بعد ثورة يناير 2011 حتي عام 2014:

بلـغ إجمـالي سـكان مصـر الـذين يعيشـون تحـت خـط الفقـر عـام 2010 نحـو 40%، وبلـغ إجمـالي دخـل الفـرد لنحـو دولاريـن فـي اليـوم. حيـث أن الزيـادة السـكانية التـي فاقـت ٨٠ مليـون عـام ٢٠١٠ تركـزت النسـبة الأعلـى منهـا علـى ضفاف النيل (التي لاتزيد مساحتها عن 5% من إجمالي مساحة مصر) (Jailan Zayan, 2011)، ممـا سـاهم فـي زيادة معدلات الفقر والبطالة و التدهور البيئـى وزيـادة المنـاطق العـشوائية (الأحيـاء الفقيرة) بكـل مـا تحملـه مـن مشـكلات، فشـكل ذلـك عبئـاً علـى الأمـن القـومى والاقتصـادى للدولة المصرية. كما أن ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق، وعدم زيادة الأجور، وسوء الخدمات التى تقدمها الحكومة أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية للأسر المصرية، وقد مثلت هذه المشكلات أحد أهم عوامل قيام ثورة يناير 2011 فى مصر (سحر أحمد حسن، 2015، ص178).

وتـدهورت الأوضـاع الاقتصـادية بعـد الثـورة، ويوضـح تقريـر التنافسـية العـالمى الوضـع الاقتصـادى فـى مصـر خـلال الفتـرة 2015/2011، حيـث تسـجل معظـم المؤشـرات التنافسـية تـدهوراً ملحوظـاً، فتراجـع ترتيـب مصـر فـي مؤشـر التنافسـية العالميـة إلـى المركـز 119 مـن بـين144دولـة، مـن عـام 2010 إلـى عـام2015 بالترتيـب كالتـالى مـن 8 إلـى 94 إلـى 107 إلـى 118 إلى119 (أمنية حلمي وآخرون، 2015).

كما شهدت الفترة ما بعد ثورة يناير 2011 نقصاً في التكوين الرأسمالي الإجمالي، وتدمير البنية التحتية، مما أثر سلباً على الناتج القومي، وبالتالي الدخل القومي والموارد بالعملات الأجنبية مع استنزاف رصيد الاحتياطي منها، مما أثر سلباً علي الفقراء أكثر من تأثيره علي الأغنياء، وبالتالي زادت الأمور تعقيداً بالنسبة لمواجهة قصور العدالة الاجتماعية في معناها الشامل (فؤاد شاكر، 2017، ص108).

وتتلخص أهم ملامح سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال تلك المرحلة فيما يلى :

1- عجز الدولة عن تحقيق الحد الأدني من معايير الحماية الاجتماعية وتكافؤ الفرص بسبب تدمير البنية التحتية، الأمر الذي أثقل العبئ علي كاهل الدولة.
2- تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أدي إلي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغياب العدالة الاجتماعية.

سابعاً: بدايات الاستقرار الاقتصادي وملامح سياسات اجتماعية جديدة (من عام 2014):

نظراً لزيادة أعباء الإنفاق الحكومي المتزايدة منذ عام 2011، اتجهت الحكومة المصرية لضغط الإنفاق الاجتماعي كمحاولة لتحقيق التوازن المالي المطلوب، وترشيد الإنفاق العام فقامت بإجراء مجموعة من التغييرات الجذرية علي منظومة الدعم الاجتماعي التي شملت دعم المشتقات النفطية والمواد الغذائية، بالإضافة إلي دعم بعض الخدمات العامة كالكهرباء والمياه، والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتم ذلك في إطار برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي طرحته الحكومة في غضون عام 2016 بدعم من صندوق النقد الدولي. فاتخذت الدولة حزمة من الإجراءات أهمها: تحرير أسعار الخدمات العامة تدريجياً لكي تتناسب مع الأسعار العالمية أو من أجل استرداد التكلفة التشغيلية علي أقل تقدير، فتم تحرير أسعار الوقود والكهرباء تدريجياً علي مدي زمني امتد لخمس سنوات من أجل خفض الدعم الموجه للقطاعين. وفي ضوء الزيادة الجديدة، تم تقسيم استهلاك الكهرباء إلي سبع شرائح، وتراوحت الزيادة في الأسعار بين 3,5 إلي 24 قرشاً للشرائح المختلفة (إبراهيم الغيطاني، 2017، ص:ص110: 114).

وللحد من آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي، طرحت الحكومة المصرية استراتيجية للتنمية المستدامة "رؤية مصر للعام 2030"، ووضعت هذه الإستراتيجية بالتشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب المصري وشركاء التنمية الدوليين، وتركز هذه الاستراتيجية على ثلاثة مجالات رئيسية هي : التنمية الاقتصادية، وتحسين نظام الإدارة العامة والحوكمة، والعدالة الاجتماعية لاحتواء كافة فئات المجتمع. وتتمثل أبرز سمات هذه الاستراتيجية في التركيز على الدور القيادي المتوقع أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والتأكيد على الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، والتأكيد على احتواء الجميع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2015، ص 9).

وفي ضوء ذلك، تبنت الدولة سياسة للحماية الاجتماعية محددة المحاور قائمة علي الاستهداف وتكامل محاور الحماية للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، مع رفع كفاءة شبكة الأمان الاجتماعي واعتماد المنهج الحقوقي المستمد من الدستور. وفي سبيل تحقيق ذلك عملت مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس الوزراء علي صياغة ومراجعة القوانين والتشريعات والسياسات والبرامج المعنية وذات الصلة بالحماية الاجتماعية مثل: قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وقوانين التأمين الصحي، وقانون التضامن الاجتماعي، وقانون الإعاقة، وقانون الطفل، وقانون الجمعيات وغيرها من القوانين. كما تقوم الحكومة بتحديث المؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية لتجعلها أكثر كفاءة وشفافية، كما تتم صياغة هذه السياسات والبرامج وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والتجارب الدولية (حسن سلامة، 2017، ص132). وفيما يلي أهم الإنجازات التي حققتها الحكومة المصرية في مجال الحماية الاجتماعية خلال تلك المرحلة:

1- قطاع التضامن الاجتماعي:

تتبني وزارة التضامن الاجتماعي مجموعة من التدابير والبرامج التي تهدف إلي حماية الفقراء ومحدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجاً، وتشمل ما يلي: (وزارة التضامن الاجتماعي، 2016)

أ. الدعم المباشر للأسر الفقيرة والأولى بالرعاية:

- تقديم مساعدات نقدية غير مشروطة للأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية قاسية، وبلغ إجمالي المستفيدين حوالي 2,4 مليون أسرة بتكلفة إجمالية 6,8 مليار جنيه، وذلك خلال الفترة من (يوليو 2014- نوفمبر 2015).
- زيادة قيمة معاشات الضمان الاجتماعي بنسبة 50% مراعاة للظروف الاجتماعية للأسر الفقيرة، وبلغ إجمالي المستفيدين من المعاش الضماني الشهري حوالي10,1مليون مستفيد بتكلفة بلغت حوالي3,5 مليار جنيه خلال الفترة (سبتمبر2015 – فبراير2016).
- دعم أهالي سيناء من خلال رفع الحد الأدنى والأقصى للمعاشات الاستثنائية بنسبة 50%، وتوزيع الأبقار (المنحة الإماراتية) على الأسر الأولى بالرعاية لدعم مستواهم الاقتصادي.
- تقديم مساعدات استثنائية للأسر التي تعرضت لظروف أسرية طارئة أو كوارث أو نكبات مثل فقد الممتلكات أو الوفاة، وبلغ عدد المستفيدين حوالي 24660 ألف أسرة بتكلفة إجمالية 61,5 مليون جنيه تقريباً خلال الفترة (يونيو 2014- مارس 2016).

ب. برنامج تكافل وكرامة:

يهدف البرنامج إلى تعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة مثل الصحة والتعليم والتغذية السليمة، ومساعدتهم في الحصول على فرص عمل، بالإضافة إلي حماية المواطنين المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

جـ. مبادرة حياة كريمة:

أطلقت مبادرة حياة كريمة في ٢ يناير عام ٢٠١٩، وتهدف تلك المبادرة لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة خلال العام ٢٠١٩ ، كما تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجًا وبخاصة في القرى.

كما تهدف المبادرة إلى توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا على مستوى الجمهورية خلال العام ٢٠١٩ ، كما تتضمن شقًّا للرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية والعمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية، فضلًا عن تنمية القرى الأكثر احتياجًا وفقًا لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، وتجهيز الفتيات اليتيمات للزواج.

د. التأمينات الاجتماعية والمعاشات:

- زيادة المعاشات بنسبة 10% على الأجر الشامل في يوليو2015 بتكلفة سنوية قدرها 5,4 مليار جنيه، وبلغ عدد المستفيدين حوالي 2,5 مليون مستفيد.
- زيادة معاش 2007 بنسبة 5% لتصبح 15% بدلاً من 10% بناءاً على القرار رقم 197 لسنة 2014.
- رفع المعاشات المبكرة بنحو 5,9 ألف مستفيد.

- الربط بين شبكة التأمينات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي؛ لتسهيل عملية الاستعلام التأميني وترشيد استخدام الموارد.
- إصدار كروت صرف معاشات لجميع المناطق من خلال ماكينات الصرف الآلي، وبلغ عدد كروت صرف المعاشات حوالي 33,4 ألف كارت خلال شهر إبريل 2016.

هـ. التأمين الصحي على الفلاحين:

يجري تنفيذ نظام للتأمين الصحي على الفلاحين، حيث تم تسجيل عدد 330 ألف فلاح في الكشوف التي تم تسليمها لهيئة التأمين الصحي، وجاري تدقيق بيانات 141 ألف فلاح.

و. مجال الرعاية الاجتماعية (أطفال بلا مأوى – أيتام - المسنين - المغتربين):

- تم تطبيق معايير الجودة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في 910 دار رعاية.
- تم تمويل برنامج الحد من مشكلة أطفال بلا مأوى في المحافظات العشرة الأكثر كثافة بالتعاون مع صندوق تحيا مصر.
- إنشاء لجان عامة وفرعية لحماية الطفل بالمحافظات وتوفير مقار لها بالمحافظات.
- البدء في تطوير عدد 4 مؤسسات للدفاع الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية بالقاهرة والجيزة، حيث يستفيد منها 1000 طفل، بتكلفة إجمالية قدرها 5,5 مليون جنيه.
- توقيع بروتوكول مع جمعية «مصر المحروسة بلدي» للعمل على تطوير أربع مؤسسات رعاية اجتماعية منذ سبتمبر 2015 ولمدة 30 شهر.
- توقيع بروتوكول مع الشركة المصرية للاتصالات لتأهيل وتدريب 1000 طفل بلا مأوى من نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية منذ سبتمبر 2015 ولمدة 16 شهر.

ز. تمكين المرأة:

- منح قروض دوارة للمرأة الفقيرة المعيلة لعدد 37,7 ألف مستفيدة، لتمكين المرأة الفقيرة والمعيلة لحمايتها وأسرتها ورفع مستوى المعيشة.
- افتتاح مكتب دعم المرأة لمناهضة العنف ضدها «مشروع حقي» بمحكمة شرق الإسكندرية سبتمبر 2015، ضمن أربعة مكاتب تم إنشاؤها بمحاكم القاهرة والاسكندرية وطنطا وأسوان، والمنوط بها تقديم الدعم القانوني والنفسي لضحايا كافة أنواع وأشكال العنف ضد المرأة.

ح. الخدمة العامة:

تم استهداف 57,5 ألف مكلف من مُكلِّفي الخدمة العامة، بإجمالي مبلغ 2,7مليون جنيه، وفي عام 2015/2014 تم الاستعانة بهم في محو أمية 32 ألف أميّ ، والمشاركة في المسح السكاني الصحي "مصر 2014 ".

ط. صرف معاشات استثنائية لضحايا الحوادث والإرهاب.

ى. تكثيف العمل بمجال مكافحة وعلاج الإدمان وتعاطي المخدرات.

ك. المساعدات الإنسانية للمتضررين من ظاهرة التصحر والجفاف.

ل. تنفيذ برامج لحماية سكان العشوائيات وتوفير السكن الكريم.

م. تقسيط المستحقات التأمينية على المنشآت المتعثرة والمؤسسات الصحفية.

2- قطاع التموين:

أجرت وزارة التموين والتجارة الداخلية مجموعة من الإصلاحات والتغييرات فيما يتعلق بنظام الدعم السلعي "بطاقات التموين" بالإضافة إلي تقديم بعض الخدمات الحمائية من أهمها: (وزارة التموين والتجارة الداخلية، 2016)

أ. منظومة الخبز المدعم الجديدة:

تم تطبيق منظومة الخبز المدعم الجديدة على كافة المحافظات، وتنص المنظومة على صرف الدقيق لأصحاب المخابز البلدية المدعمة بالسعر الحر، وتخصيص 150 رغيفاً شهرياً لكل مواطن مسجل على بطاقات التموين بسعر خمسة قروش للرغيف، ويتم استخراج بطاقة صرف الخبز للمواطن الذي ليس لديه بطاقة تموينية دون قيد أو شرط، كما تتضمن المنظومة ميزة أخرى للمواطن الذي يوفر في استهلاك الخبز؛ حيث يمكنه صرف مقابل ما يوفره سلع غذائية مجانية (فارق نقاط الخبز) من البدَّال التمويني في بداية كل شهر ولمدة 10 أيام.

وأدى نجاح تطبيق هذه المنظومة إلى استفادة 22 مليون أسرة بإجمالي تكلفة 39,5 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2015، والحد من المُهدر من الدقيق سنوياً والذي يتراوح ما بين 11 و12 مليار جنيه كانت تذهب لغير المستحقين، وانخفاض استهلاك القمح بحوالي مليون و 900 ألف طن عن عام 2014 منها مليون و 800 ألف طن قمح مستورد.

ب. منظومة السلع التموينية الجديدة:

اعتمدت وزارة التموين والتجارة الداخلية منظومة جديدة للدعم السلعي عام 2014، وتدار منظومة السلع الغذائية بدرجة أكثر كفاءة مع تبني الوزارة البطاقات الذكية الممغنطة الجديدة للحصول علي المواد الأساسية من السكر والزيت وغيرهما بجانب الخبز، علاوة علي أنها أتاحت إمكانية الحصول علي نحو 30 سلعة غذائية إضافية. ومن ضمن مزايا المنظومة الجديدة، أنها أتاحت تقديم نوعية عالية الجودة من المنتجات الغذائية، بدلاً من النوعية المنخفضة الجودة بالنظام السابق. وبغرض رفع الكفاء الاقتصادية للمنظومة الجديدة، تطلعت الحكومة إلي إعادة النظر في الفئات المستحقة لدعم السلع الغذائية باستبعاد الفئات ذوي الدخول المرتفعة أو الشريحة العليا من الطبقة الوسطي. ومن أجل التعامل مع الضغوط التضخمية التي شهدتها أسعار السلع الغذائية بالسوق المصرية بداية من عام 2016، رفعت الحكومة أسعار السكر علي البطاقات التموينية في شهر نوفمبر 2017 لتصل إلي 7 جنيهات للكيلو مقابل 5 جنيهات سابقاً، لتتبعها بعد ذلك زيادة أخري ليصل سعر السكر علي البطاقات التموينية إلي 9 جنيهات للكيلو. وامتد ذلك لمزيد من السلع التموينية الأخري. إبراهيم الغيطاني، 2017، ص:ص110: 114).
وقد تم إصدار نحو 19 مليون بطاقة ذكية لصرف السلع التموينية والخبز المدعم بنهاية أكتوبر 2015.

جـ. مبادرة مشروع السيارات المتنقلة المبردة:

تم تدشين مبادرة مشروع السيارات المتنقلة المبردة كمنافذ سلعية متنقلة لبيع السلع الغذائية من لحوم ودواجن وأسماك وخضر مجمدة بأسعار مخفضة للمواطنين في جميع المحافظات وهو المشروع الذي تنفذه وزارة التموين والتجارة الداخلية بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق تحيا مصر.

د. مشروع "جمعيتي":

مشروع "جمعيتي" ويتم بموجبه فتح منافذ بيع للسلع الغذائية بأسعار مخفضة وصرف التموين وفارق نقاط الخبز من خلال قرض سلعي يتم منحه للشباب، يتراوح قيمته بين 50 ألف و100 ألف جنيه للقرض الواحد.

هـ. تطوير المجمعات الاستهلاكية والشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية:

- تم تنفيذ خطة لتطوير وتجديد وإقامة فروع جديدة لشركات المجمعات الاستهلاكية الثلاث؛ وهي الأهرام والنيل والإسكندرية، وأيضاً فروع شركتي الجملة العامة والمصرية وشركات المصرية للحوم والدواجن والأسماك، حيث تم تطوير وتحديث أكثر من 315 فرع من فروع المجمعات، وإنشاء أكثر من 50 فرعاً جديداً من الفروع في المحافظات، وجاري تنفيذ خطة التطوير والتحديث لعدد 180 فرعا.
- يجري تحديث وتطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، ومنها شركات قها وأدفينا ومصر للألبان، والعمل على ضخ استثمارات جديدة لتحديث خطوط الإنتاج والمنافسة بإنتاجها في الأسواق والتصدير للخارج.

و. مبادرة "كون وجبتك":

تم طرح مبادرة "كون وجبتك" بالمجمعات الاستهلاكية، والتي تحتوي على عناصر ومكونات أساسية للغذاء بأسعار لا تزيد عن 30 جنيهاً لوجبة واحدة تكفي أربعة أفراد، لمواجهة الغلاء وضبط الأسعار. وحققت المجمعات الاستهلاكية - ولأول مرة منذ إنشائها- أرباحاً خلال عام 2016 بعد ضخ كميات كبيرة من السلع الغذائية والخضر والفاكهة بأسعار مخفضة للمواطنين.

ز. المشروع القومي للحفاظ على جودة الأقماح:

- يعتبر أكبر مشروع قومي للحفاظ على جودة الأقماح والحد من المهدر منها حيث تم إنشاء61 صومعة لتخزين الأقماح بسعة تخزينية تبلغ حوالي 2 مليون و780 ألف طن قمح، بالإضافة إلى عدد من الصوامع والقباب التخزينية التي تم إقامتها في المركز اللوجيستي للحبوب والغلال في محافظة دمياط والذي سيحقق زيادة جديدة في الطاقة التخزينية تصل إلى حوالي 7 ملايين طن.
- تم تطوير 105 شونة ترابية لحفظ الأقماح وذلك في 79 موقع بعشرين محافظة وقامت بتنفيذهم شركة بلومبرج الأمريكية بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة. وبلغ مخزون القمح داخل البلاد في 20 إبريل 2016 حوالي 1,2 مليون طن، كما بلغ رصيد السكر الفعلي بشركة السكر في نفس الفترة حوالي 1,1 مليون طن، كما بلغ أيضاً رصيد الأرز 743 طن، في حين بلغ رصيد الزيت الخام بالمصانع 68 ألف طن.

3- قطاع الصحة:

تحرص الحكومة على توفير الرعاية الصحية للمواطنين باعتبارها حقاً أساسياً للمواطن، وبلغ إجمالي الإنفاق على الصحة في الموازنة العامة لعام 2016 نحو 45 مليار جنيه بزيادة 7,7 مليار جنيه أي بنسبة 20,6% عن العام السابق (2015)، بهدف إحداث تطوير ملموس في الخدمات الصحية يشعر بها المواطنون، وفي هذا الإطار تم علاج نحو 4,8 مليون مريض على نفقة الدولة بالداخل بإجمالي نفقات تقدر بنحو 8,9 مليار جنيه خلال الفترة من يونيو 2014 حتى إبريل 2016، كما تم علاج 232 مريض

على نفقة الدولة بالخارج بإجمالي نفقات تقدر بحوالي 29,6 مليون جنيه، وفيما يلي أهم الإنجازات التي أحرزتها وزارة الصحة والسكان خلال الفترة الراهنة: (وزارة الصحة والسكان، 2016)

- تم تنفيذ حزمة من مشروعات التطوير والإنشاء للعديد من المستشفيات بمختلف أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلي إنشاء مستشفيات جديدة بديلة، وإنشاء وتطوير عدد من المستشفيات الجامعية بمختلف أنحاء الجمهورية. كما تم اعتماد المعايير المصرية للمستشفيات عام 2014 من الهيئة الدولية للجودة.
- تم تنفيذ مشروعات لإنشاء وتطوير الهيئة العامة للتأمين الصحي والوحدات الصحية التابعة لها، ورفع كفائتها، وتوفير الأجهزة والمستلزمات الطبية بها.
- تم تطوير وحدات ونقاط الإسعاف، كما تم توقيع عدد من البروتوكولات بهدف تطوير غرف عمليات الإسعاف على مستوى الجمهورية وتحديث منظومة نقل البيانات والاتصالات.
- تم إنشاء وحدة الأمراض غير المعدية، وتنفيذ الخطة القومية لمواجهة الأنفلونزا والأيبولا، ومشروع ميكنة قطاع الصيدلة والتسجيل الدوائي، وميكنة الوحدات الصحية، والخريطة الصحية القومية، وقانون تنظيم المهن الطبية، والخطة القومية للوقاية من الفيروسات الكبدية وآلية العلاج بالدواء الجديد.
- تم تنفيذ عدد من المشروعات التابعة لقطاع الخدمات الوقائية، أهمها مشروع إدارة رعاية المخلفات الطبية الخطرة، بالإضافة إلى تنفيذ الحملة القومية للتطعيم ضد مرض الحصبة من عمر 9 أشهر حتى 10 سنوات.
- تم تفعيل مجلس الصحة برئاسة وزير الصحة، بهدف تحقيق التنسيق والتكامل بين الأنشطة المتعددة في مجال الخدمات الطبية لتحقيق الاستفادة من الموارد المتاحة ورفع المستوى الصحي للمواطنين، ووضع السياسة العامة للصحة على مستوى الجمهورية، والخطط الكفيلة لتنفيذها في ضوء سياسات الدولة.
- إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بجميع المناطق الجغرافية وبجميع المنافذ التابعة للقطاع الحكومي والأهلي والخاص عن طريق برنامج العيادات والقوافل المتنقلة. بالإضافة إلي تطوير المعايير القياسية لتقديم خدمات تنظيم الأسرة طبقاً لأحدث إصدارات منظمة الصحة العالمية وتعريف المشرفين الطبيين بها من خلال النشرات الطبية الدورية.
- تم إنجاز نسخة مبدئية للخريطة الصحية لمصر، ووضع الأطر التي سيتم من خلالها عرض البيانات المختلفة وذلك باستخدام تكنولوجيا ونظم المعلومات الجغرافية.
- تبني الاستراتيجية القومية للصحة والورقة البيضاء التي تهدف إلي رسم ملامح عملية لإعداد السياسة الصحية الوطنية من أجل تحسين صحة السكان، وتقليل أوجه عدم المساواة في مجال الصحة، اعتماداً على الورقة البيضاء لخطة التنمية المستدامة 2030.

ويمكن تلخيص أهم ملامح سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال تلك المرحلة فيما يلى :

1- تكثيف إجراءات الحماية الاجتماعية الهادفة لمساندة فئات محدودي الدخل، وللحد من آثار الإصلاح الاقتصادي.
2- إجراء تعديلات هيكلية في سياسات الحماية الاجتماعية لضمان عدم تسرب الدعم، ووصوله للمستحقين الفعليين، وتم ذلك من خلال التحول التدريجي من الدعم العيني إلي الدعم النقدي.

3- عودة دور الدولة في تحمل المسئولية الاجتماعية والاقتصادية تجاه المواطنين، إلا أن السياسات العامة لم توجه اهتمامها إلي قضايا التشغيل حتي الآن.

- **أهم النتائج والاستخلاصات العامة للبحث:**

1- بدأت السياسة الاجتماعية في مصر بمفهوم إشباع الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء، وقيام الدولة بدور رعاية الفقراء لضمان الاستقرار الاجتماعي، ثم تطورت السياسة خلال مرحلة الستينيات لتصبح الدولة هي الفاعل الرئيسي في إحداث تغييرات متعددة، واتسع نطاق اهتمامها ليشمل الخدمات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وجمعت الدولة بين دور المنتج والموزع، ثم تراجع دور الدولة خلال الفترة من أوائل السبعينيات حتي أوائل القرن الواحد والعشرين، ولم تعد هي الفاعل الرئيسي، وجعلت سياساتها الاجتماعية مكملة للسياسات الاقتصادية، وبداية من عام 2016، أعيد النظر في دور الدولة وظهرت الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، واختلف نموذج التنمية الذي تبنته الدولة.

وتتفق تلك النتيجة مع ما قدمته النظرية الكينزية؛ حيث أكد جون مينارد كينز علي ضرورة تدخل دور الدولة في تطبيق سياسات تخدم الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم الاجتماعي للفئات الهشة والضعيفة في المجتمع.

2- تميزت سياسات الحماية الاجتماعية خلال مرحلة الستينيات باستهدافها لبناء القدرات وإكساب المهارات من خلال تشجيع ودعم التعليم والتصنيع والاهتمام بتشغيل الخريجين، مما ساهم في تحقيق معايير العدالة الاجتماعية. بينما اتسمت سياسات الحماية الاجتماعية خلال الفترة من أوائل السبعينيات حتي أوائل القرن الواحد والعشرين باستهدافها لتلبية الحاجات الوقتية للفئات الأكثر احتياجاً بدلاً من بناء القدرات وإكساب المهارات، وبالتالي لم يمكنها ذلك من تحقيق معايير العدالة الاجتماعية، ففقر القدرات استمر حتي عند زيادة الدخول بصورة مؤقتة، إذ أن توقف المعونات أدى إلي تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلي مستوي أسوأ مما كان. وبداية من عام 2016، بدأت سياسات الحماية الاجتماعية توجه اهتمامها لبناء القدرات والمهارات وتطبيق برامج للدعم المشروط لتحقيق أهداف تنموية واجتماعية.

وتتفق تلك النتيجة مع ما قدمه مدخل التنمية البشرية؛ حيث أكد ذلك المدخل علي ضرورة تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري، وفي الأجيال القادمة، مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

3- بالرغم من تخصيص الحكومة المصرية نسبة كبيرة من الميزانية العامة للدولة لبرامج الحماية الاجتماعية، إلا أن تأثيرها علي الفقر وتنمية رأس المال البشري لا زال محدوداً.

وتتفق تلك النتيجة مع ما قدمته الدراسات السابقة؛ حيث أشارت معظمها إلي عدم انتقال مصر بعد إلى دولة الرفاهية لتشمل العقد الاجتماعي الجديد.

4- تتفاوت فرص وصول الدعم الحكومى للمستحقين الفعليين تبعا لنوع الدعم؛ حيث تبين أن الدعم العيني قد يصل لبعض الفئات غير المستحقه، بسبب تلاعب بعض الفئات الوسيطة، بينما يصل الدعم النقدي للفئات المستحقة فعليا، لعدم وجود فئات وسيطة. علاوة على إن الدعم النقدي يعزز من القدرة الشرائية للمستفيدين، ويخلق حالة رواج في السوق نتيجة حركتي البيع والشراء.

توصيات البحث:

1- يمكن زيادة فعالية برامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري من خلال اتباع مجموعة من التدابير، أهمها:

- استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تقديم الدعم.
- الجمع بين الاستهداف الجغرافي "حيث يرتفع معدل الفقر" وتحديد الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي.
- الربط بين ما تحصل عليه هذه الفئات المستهدفة من مساعدات.
- خلق قاعدة بيانات دقيقة تسمح باستيعاب الفئات المستحقة للدعم واستبعاد الفئات غير المستحقة.

2- ضرورة تدخل الدولة لتحمل مسئولية العدالة الاجتماعية بشكل كامل.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

ك. الكتب والدوريات العلمية:

1- أبو علي، سلطان (1988)، ثلث قرن من التنمية: التجربة المصرية، في: المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت 6- 8 فبراير.

2- البيومي، إبراهيم (2008)، العدالة الاجتماعية في برنامج الرئيس مبارك ثلاث سنوات: بين جدل الإنجازات والاحتجاجات، في: السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة، 26- 29 مايو.

3- الحسيني، رباب (2008)، دور عملية المتابعة والتقييم في تطوير الخدمات الاجتماعية استطلاع رأي "رصد الوضع الراهن لرغيف الخبز"، في: السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة، 26- 29 مايو.

4- العيسوي، إبراهيم (2007)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

5- الغيطاني، إبراهيم (2017)، الإصلاح الاقتصادي وتأثيراته الاجتماعية، في: العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، أحوال مصرية- فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 63، السنة الخامسة عشرة، القاهرة.

6- المحجوب، رفعت (1968)، إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسات المالية، دار النهضة العربية، القاهرة.

7- جلبي، علي، وآخرون (2008)، السياسة الاجتماعية والتنمية الإنسانية في مصر رؤية مستقبلية، في: السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة، 26- 29 مايو.

8- حافظ، محمد (2017)، الطريق إلي العدالة الاجتماعية في مصر، في: العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، أحوال مصرية- فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 63، السنة الخامسة عشرة، القاهرة.

9- حسن، سحر أحمد (2015)، "عوامل نهوض الاقتصاد المصرى دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من (٢٠٠٣إلى ٢٠١٤)"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة- جامعة الأزهر، العدد الثالث عشر يناير.

10- حسن، منصور مغاوري (2008)، التداعيات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية آليات المواجهة، في: السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة، 26- 29 مايو.

11- حلمى، أمنية وأخرون (2015)، الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

12- دار المعارف بمصر (1964)، خطاب التحول العظيم.

13- سلامة، حسن (2017)، العدالة الاجتماعية ورشادة السياسة الحمائية، في: العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، أحوال مصرية- فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 63، السنة الخامسة عشرة، القاهرة.

14- شاكر، فؤاد (2017)، العدالة الاجتماعية وسياسية الإصلاح الاقتصادي، في: العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، أحوال مصرية- فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 63، السنة الخامسة عشرة، القاهرة.

15- عبد الفضيل، محمود (1980)، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، الطبعة الأولي، بيروت.

16- علي علي الزعل، علاء، فعاليه استراتيجه الدعم كاليه لتحقيق العداله الاجتماعيه في مصر، مجلة: دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد الحادى والثلاثون، الجزء الثالث عشر،، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2011.

17- غيث، أسامة (2008)، الإصلاح والحقائق الاقتصادية الغائبة، جريدة الأهرام، 19 إبريل.

18- محمود، بهاء (2017)، دور القطاع الخاص في تحقيق العدالة الاجتماعية، في: العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، أحوال مصرية- فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 63، السنة الخامسة عشرة، القاهرة.

19- مصطفي، محمد عثمان (2007)، تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز علي مرحلة الركود الاقتصادي، جريدة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 457-458، يناير/إبريل.

ل. التقارير والنشرات الرسمية:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (2015)، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (2019/2015).

20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003)، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية تحليل بنائي تاريخي، نيويورك: الأمم المتحدة.

21- نشرة الدخل القومي (عدد تموز- يوليو 1962)، و(عدد تموز- يوليو 1963).

22- وزارة التضامن الاجتماعي (2016).

23- وزارة التموين والتجارة الداخلية (2016).

24- وزارة الصحة والسكان (2016).

م. المواقع الاكترونية:

25- البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك، الموقع الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي،

http://www.ndp.org.eg/ar/archive/program-6.aspx

26- العيسة، سفيان (أكتوبر 2007)، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد الخامس. http://www.CarnegieEndowment.org

27- تنيات، علي، وبلعزوقي، محمد (2014)، العدالة بين الأجيال في مفهوم العدالة عند جون رولز، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد الخامس.

http://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/7_14.pdf

Second: Foreign References:

28- Report: Policy Makers Meeting on Social Policies, in Escwa Region, Cairo, 10-12 Dec 2002.

29- Zayan, Jailan (2011), "AFP – Egypt braces for nationwide protests". AFP. Retrieved.

30- Armando Barrientos, Social Protection and Poverty, United Nations Research Institute for Social Development, Social Policy and Development Programme Paper Number 42, January 2010.

(The Development of Social Protection Policies in Egypt A Historical Analysis)

Nada Gamal Sheded Manaa
(Master)Degree –Sociology Department
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
nadagamalsheded@gmail.com

Faten Ahmed Ali Elhenawy
Professor of Sociology Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
f.elhenawy@gmail.com

Dina Mofed
Assistant Professor of Sociology Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
dinaclub123@gmail.com

Abstract

Social protection policies are defined as a group of programs carried out by the authorities with the aim of alleviating the people's problems, helping the poor and most eligible care-receiving groups and protecting them from the negative implications of economic policies. This paper aims at knowing social protection policies in Egypt to stand on their beginnings, their developmental stages throughout history and reaching to their status nowadays. The study also attempts to know how economic policies affected the quality of social protection policies applied in the Egyptian society throughout these stages. The paper relies on the historical approach as well as on available official resources. Social policies began in Egypt with the concept of satisfying essential needs as well as the government's interest in caring for to guarantee social stability. In the sixties, the nation becomes the major agent to induce a variety of changes, and this has expanded to reach social services and social justice. This role shrunk from the early seventies to the early twenty first century; its social policies has been shown as complementation between social as well as economic policies. Starting from 2014, the role of the country has been modified to include a partnership between civil society and private sector; the developmental framework adopted by the country has, thus, been changed.

Keywords: Social Policies, Social Protection, most eligible care-receiving groups.